

Document: EB 2007/90/R.5
Agenda: 15(a)
Date: 17 April 2007
Distribution: Public
Original: English

A



تقرير رئيس لجنة التقييم عن الزيارة الميدانية لمالي

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari

مدير مكتب التقييم

هاتف: +39 06 5459 2274

بريد إلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39 06 5459 2374

بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير رئيس لجنة التقييم عن الزيارة الميدانية لمالي

الخلفية

- 1- بما يتماشى مع اختصاصات لجنة التقييم، وبناء على دعوة من حكومة مالي، قامت اللجنة بزيارتها الميدانية السنوية إلى مالي في الفترة من 4 إلى 8 مارس/آذار 2007. وقد اشترك أعضاء اللجنة جميعهم في هذه الزيارة الميدانية، وهم ممثلو بلجيكا وجزر القمر وألمانيا والهند وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا والسويد وسويسرا. كما اشترك في هذه الزيارة أيضا المدراء التنفيذيون للبرازيل والصين وغواتيمالا ومالي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. علاوة على ذلك، مثل الصندوق في هذه الزيارة مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم، ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى، والمديرة التنفيذية ل خطة عمل الصندوق وسكرتير الصندوق وغيرهم من موظفيه.
- 2- تلخصت الأهداف الرئيسية للزيارة الميدانية في: (i) تمكين اللجنة من زيارة مواقع مختارة لمشروع يموله الصندوق في مالي، وإجراء مناقشات مع موظفي المشروع والمستفيدين منه والسلطات المحلية وشركاء آخرين؛ (ii) المشاركة في حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية لتقييم البرنامج القطري لمالي.

الزيارة الميدانية

- 3- جرت الزيارة الميدانية في الفترة من 4 إلى 6 مارس/آذار في إقليم تمبكتو، وهو موقع برنامج التنمية في منطقة البحيرات - المرحلة الثانية، الذي يشارك في تمويله مصرف التنمية لغرب أفريقيا والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. وقد أغلق هذا البرنامج، الذي منحه الصندوق قرضاً بقيمة 12.7 مليون دولار أمريكي بشروط تيسيرية للغاية، في يونيو/حزيران 2006. ويعد إقليم تمبكتو واحداً من أفقر الأقاليم في البلاد وقد أعلنت حكومة مالي أن الصندوق هو الوكالة الرائدة لأغراض التخفيف من وطأة الفقر الريفي في الأقاليم الشمالية من القطر.
- 4- قبل الزيارة الميدانية، تم تنظيم جلسة إحاطة إعلامية في باماكو لأعضاء اللجنة ولغيرهم من المعنيين بالبرنامج القطري الكلي والبرنامج الذي ستم زيارته. وقد شاركت وزارة الزراعة في مالي ومفوض شؤون الأمن الغذائي فيها بنشاط في الزيارة الميدانية إلى إقليم تمبكتو.
- 5- وقد أتاحت الزيارة الميدانية لأعضاء اللجنة ولغيرهم من أعضاء المجلس التنفيذي فرصة لتفاعل مباشر وجها لوجه مع النساء والرجال من السكان المستهدفين، ومع سلطات البرنامج وغيرهم من الشركاء العاملين على مستوى القاعدة الشعبية. وتمت زيارة العديد من أنشطة البرنامج في تمبكتو ويناغونكي وتونكا، بما في ذلك نماذج تمثل مخططات الري وصد الفيضانات، والمدارس، ومراكز الصحة المجتمعية، والآبار، وخدمات السفن الصغيرة ... إلخ. وقد كانت زيارة محطة الإذاعة المجتمعية التي أنشئت بموارد من البرنامج وفرصة النقاش مع كل من العاملين في برامجها وبعض المستمعين لها مفيدة على وجه الخصوص لتقدير الدور الذي يمكن أن تلعبه الاتصالات في تعميق إشراك ومساهمة المجتمع المحلي.
- 6- وقد مكنت الزيارة الميدانية أعضاء لجنة التقييم من التعرف بأنفسهم على الفوائد التي يجنيها المجتمع المحلي من هذه المخططات الإنمائية للبنى الأساسية. كذلك فقد ولدت هذه الزيارة جدلاً حياً بين أعضاء اللجنة، ويسرت المناقشات في الموقع مع سلطات البرنامج، ومع موظفي الصندوق وغيرهم من أصحاب المصلحة عن كيفية وضع مفاهيم التدخلات الإنمائية وتسلسلها في بيئات زراعية - مناخية صعبة وعداثية

على الغالب، كذلك التي تمت زيارتها. كذلك فقد ساعدت على إبراز الحاجة للمزاوجة بين إيجاد البنى الأساسية والجهود المرافقة لها على مستوى المجتمع المحلي للتزويد بالمهارات وخلق عمليات تؤدي إلى استخدام وصيانة الأصول بصورة مستدامة. علاوة على ذلك، فقد تمكن أعضاء اللجنة من التعرف على الإجراءات التي تتخذها الإدارة المحلية لأغراض التسيير اللامركزية.

7- وقد وجد أعضاء اللجنة أن الزيارة الميدانية السنوية تزودهم بقدر وافر من المعلومات، كما أنها مفيدة في تحسين فهمهم للقضايا على المستوى الميداني والمتعلقة بتنفيذ مشاريع الصندوق. كذلك فقد قدروا عالياً الاستقبال التقليدي الودي للغاية الذي حظوا به علاوة على الإرث التاريخي والحضاري العريق للإقليم والذي نجحت الحكومة وشعب تمبكتو في إدارته والحفاظ عليه.

حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية لتقييم البرنامج القطري

8- بتاريخ 7 و 8 مارس/آذار، شارك أعضاء اللجنة وأعضاء المجلس التنفيذي في حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية لتقييم البرنامج القطري التي نظمتها حكومة مالي ومكتب التقييم بالتعاون مع شعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق. وحضر حلقة العمل حوالي 100 مشارك بمن فيهم ممثلون عن الحكومة المركزية والمحلية وموظفي المشروع والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين، بالإضافة إلى ممثلين عن إدارة الصندوق وموظفيه. وقد وجدت اللجنة أن حلقة العمل كانت جيدة التنظيم وسمحت بمناقشات مفتوحة ومعقدة. ويود أعضاء اللجنة التقدم بالشكر إلى حكومة مالي ومكتب التقييم على الترتيبات المختارة التي يسرت المداولات.

9- وللمساعدة في مناقشات حلقة العمل، أعد مكتب التقييم وثيقة قضايا عن المواضيع الرئيسية المنبثقة عن تقييم البرنامج القطري لمالي. وفيما يلي المواضيع الثلاثة التي تنطوي عليها وثيقة القضايا:

- **الموضوع الأول:** نحو استراتيجية جديدة للتعاون بين حكومة مالي والصندوق.
- **الموضوع الثاني:** كيفية تعزيز قدرة الصندوق على الترويج للابتكار وتوسيعه وإعادة تطبيعها من خلال تدخلات الصندوق نفسه وتدخلات شركائه.
- **الموضوع الثالث:** كيفية تعزيز تنفيذ البرنامج وبخاصة التوجيه الاستراتيجي للتدخلات مع الشركاء.

10- وقد انقسم المشاركون في حلقة العمل إلى ثلاث مجموعات عمل بعد ظهر 7 مارس/آذار. تناولت كل مجموعة منها موضوعاً أساسياً واحداً لتعود بتغذية راجعة على شكل عرض بطريقة PowerPoint في حلقة عمل جلسة المناقشات العامة التي عقدت يوم 8 مارس/آذار.

11- ويضم البيان الختامي لحلقة العمل القضايا والاستنتاجات الرئيسية التي خرجت بها حلقة العمل، وهو البيان الذي ألقاه وزير الزراعة بالنيابة عن حكومة مالي، والذي يرد في ملحق هذه الوثيقة).

بعض القضايا المعنية والدروس المستفادة

12- يرد في الفقرات التالية موجز لبعض القضايا الأساسية التي تمت مناقشتها خلال حلقة العمل.

13- عبرت حكومة مالي وغيرها من المشاركين في حلقة العمل على وجه العموم عن توافق عريض في الآراء على نتائج وتوصيات تقييم البرنامج القطري. وقد أظهرت هذه النتائج على وجه الخصوص أن عمليات

الصندوق كانت فعالة في تشييد البنى الأساسية القروية الخاصة بالرري، وأن أثرها كان على وجه العموم هاما على الأمن الغذائي والصحة والإصحاح. إلا أنه وبالنظر إلى أن الإقليم ناء وظروفه البيئية صعبة، فقد تمت مناقشة فيما لو كان من الملائم بالفعل كما يروج له التقييم اتباع نهج أكثر توجهها نحو سلاسل السوق. فمن جهة يمكن القول بأن الفعالية يمكن أن تتحسن من خلال تركيز الجهود على أنشطة ما قبل الإنتاج (مثل توفير التمويل الصغري والمدخلات) ومراحل ما بعد الإنتاج (مثل التجهيز والتسويق) وأيضا من خلال دعم منظمات المزارعين. ومن جهة أخرى يعتقد البعض أن كل هذه الاعتبارات أقل صلة في حال هذا الإقليم تحديدا حيث المسافات الشاسعة والشروط البيئية التي تجعل من العسير والصعب خلق مثل هذه الهياكل السوقية والإبقاء عليها خاصة في مناطق انعدام الأمن الغذائي التي وصلت الآن لمرحلة إنتاج فائض من الأغذية.

14- ومن بين جملة قضايا، فقد سلطت حلقة العمل الضوء على الحاجة إلى تعزيز قدرة الصندوق في مالي على الترويج للابتكارات القابلة للتوسيع والتكرار من قبل حكومة مالي وغيرها من المنظمات. وهذا ما ركز عليه التقييم أيضا. ويتطلب ذلك المزيد من جهود حوار السياسات المنتظمة والمزودة بما يكفي من الموارد، علاوة على إدارة المعرفة والشراكات. كذلك اعتبرت القضايا المؤسساتية، مثل كيفية تأقلم الصندوق مع بيئة متغيرة بما في ذلك عمليات اللامركزية، هامة أيضا.

15- وقد اتفق أعضاء اللجنة بصورة عريضة مع أصحاب المصلحة الآخرين على وجود دليل قوي يؤكد ضرورة تعزيز حضور الصندوق الميداني في مالي، مما من شأنه أن يمكن الصندوق، من بين جملة أمور أخرى، من المشاركة بصورة أكثر تفاعلية في حوار السياسات، ومتابعة تنفيذ المشروعات عن كثب بهدف إدخال الإجراءات التصحيحية الضرورية للحصول على نتائج أفضل وأثر أكبر. وستكون اللجنة مهتمة بمعرفة المزيد عن الشراكة القوية مع حكومة مالي كما تم التعبير عنها أيضا بالبناء الذي وفرته الحكومة لإدارة مشروع الصندوق.

الخطوات التالية في تقييم البرنامج القطري

16- بناء على التوصيات الواردة في تقرير تقييم البرنامج القطري، والقضايا الرئيسية المنبثقة عن حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية لتقييم البرنامج القطري، سيعقد مكتب التقييم مسودة لاتفاق التقييم عند نقطة الإنجاز. وكما هي العادة في الممارسة المتبعة، سيعكس الاتفاق عند نقطة الإنجاز توافق آراء الصندوق وحكومة مالي على نتائج التقييم الرئيسية واتفاقهما أيضا على تبني وتنفيذ توصيات تقييم البرنامج القطري ضمن الأطر الزمنية المحددة. وسيتم وضع اللامسات النهائية على الاتفاق عند نقطة الإنجاز مع نهاية أبريل/نيسان 2007.

17- بعد استكمال الاتفاق عند نقطة الإنجاز، سيتم نشر تقرير التقييم النهائي متضمنا الاتفاق عند نقطة الإنجاز، وسيوزع على الجمهور الداخلي والخارجي بشكل مطبوع وإلكتروني.

الاستنتاج

18- فيما يتعلق بتنظيم الزيارة الميدانية لمنطقة البرنامج، شعرت اللجنة أنه قد يكون من المجدي أكثر في المستقبل الحد من عدد المشاركين الآخرين الذين يرافقون اللجنة في مثل هذه الأحداث. فهذا من شأنه لا أن يبسر الترتيبات اللوجستية فحسب، بل وأن يوفر فرصة أكبر لأعضاء لجنة التقييم لتفاعل مباشر مع المجتمعات المحلية وغيرها في منطقة المشروع.

19- وختاماً، يود أعضاء لجنة التقييم وغيرهم من أعضاء المجلس التنفيذي الذين سافروا إلى مالي أن يعبروا عن عميق التقدير والامتنان لحكومة مالي على ترتيباتها المختارة وعلى الرعاية التي تولتهم بها خلال الرحلة، سواء أثناء زيارة إقليم تمبكتو أو أثناء حلقة العمل في باماكو. وقد كانت المناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة والمستفيدين وسلطات البرنامج والمنظمات الشريكة وممثلي الحكومة غنية بالمعلومات ومفيدة. كما أتاحت الاجتماعات مع رئيس جمهورية مالي ورئيس وزرائه ووزير الزراعة لأعضاء اللجنة فرصة نادرة للوقوف على منظور الحكومة وأولوياتها فيما يخص التنمية الزراعية والريفية في مالي. وختاماً، تود اللجنة أيضاً أن تعرب عن شكرها لمكتب التقييم ولشعبة أفريقيا الغربية والوسطى على تعاونهما الممتاز والدعم المقدم خلال الزيارة الميدانية.

جمهورية مالي
شعب واحد - هدف واحد - إيمان واحد

الإعلان النهائي لحكومة مالي
في حلقة العمل الخاصة بتقييم البرنامج القطري
باماكو، 7 و8 مارس/أذار 2007

مارس/أذار 2007

بعد زيارة ميدانية على مدى يومين لمقاطعة البحيرات، وبعد تبادل مثمر لوجهات النظر حول النتائج والتوصيات الواردة في تقرير تقييم البرنامج القطري، وبعد مناقشات مطولة في مجموعات العمل، ها قد وصلنا إلى نهاية هذا الاجتماع الهام.

في مقاطعة البحيرات. أطلعنا على إنجازات المشروع في مجالات البنى الأساسية القروية وإدارة المياه ومراكز الرعاية الصحية المجتمعية والمدارس والإذاعة الريفية. وقد أتاحت لنا محادثتنا مع الناس الفرصة لفهم أفضل لظروف معيشتهم والآمال التي أثارها هذه الإنجازات، علاوة على آفاق المستقبل.

تبادل وجهات النظر بشأن الاستنتاجات والتوصيات حول تقرير التقييم أدى إلى التطرق إلى عدد من القضايا:

- الحاجة إلى إحداث مكتب ميداني للصندوق في مالي، والاستمرار في بناء تحالفات الصندوق مع غيره من الشركاء الماليين والتقنيين
- استمرارية البرنامج وإمكانية تكراره
- معدلات العوائد
- الابتكار
- الرصد والتقييم

وقد أدى عمل المجموعات إلى نتائج معتبرة من شأنها أن تغني لا الاتفاق عند نقطة الإنجاز فقط، وإنما أيضا وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. وأبرز ما سلط عليه الضوء هو التالي:

فيما يتعلق باستراتيجية الصندوق الجديدة في مالي:

- مع أن التركيز هو نهج هام، ولكنه قد لا يكون الأكثر ملاءمة لتحقيق الاستدامة وتعزيز الأثر في المناطق الساحلية والساحلية الصحراوية، فقد عبرتم عن تفضيلكم لاستهداف جغرافي واجتماعي يقوم على أساس الخطط المشتركة لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (مع الإشارة إلى نظم المعلومات ودراسات الفقر/الهشاشة والضعف).
- بالنظر إلى النقص الهيكلي للأغذية في مناطق عمليات الصندوق، فقد اتفقت على ضرورة أن توجد المشروعات نفسها البنى الأساسية للإنتاج أولا بغية إعادة تفعيل الإنتاج وتلبية الاحتياجات التغذوية في الوقت الذي يتم فيه تمهيد الطريق لتطوير سلاسل العرض مع الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة السابقة واللاحقة للإنتاج (المدخلات، المعدات، التجهيز، التسويق والأطر الاستشارية).
- بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يتوجب على منظمات المزارعين القيام به في تطوير وتنفيذ وتقييم الاستراتيجية والسياسات الإنمائية في إطار من الحوار الديناميكي، فقد وجدتم أنه من المنصوح به دعم مثل هذه المنظمات تحت عنوانين رئيسيين: (i) الخدمات التقنية والاقتصادية؛ (ii) تمثيل المزارعين في الحوار المحلي.

وفيما يتعلق بالترويج للابتكار:

- الحاجة لتقديم تسهيلات تمويلية مرنة لضمان الاكتتاب في البحوث الزراعية، وخلق فرص العمل لأغراض التبادل بين المؤسسات من خلال حوار السياسات وإيجاد آليات منظمة للرصد والتقييم بهدف الابتكار.
- التأكيد على مجالات أولوية الابتكار وتوسيعها لتشمل التدريب والمساعدة الاستشارية لمنظمات المزارعين والمزارع العائلية، وضمان حيازة الأراضي والتمويل الصغري الريفي وقضايا التمايز بين الجنسين.
- الحاجة لربط منح المساعدة التقنية والمشروعات، وتنمية تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة وتحسين التشاور والتنسيق بين البرامج التي تستفيد من منح المساعدة التقنية والبرامج الإنمائية.

وفيما يخص مسألة تعزيز إدارة المشروعات ودعم تنفيذها:

- أهمية ابتعاد الصندوق عن المركزية بحضور ميداني من خلال فتح مكتب تقني له في البلاد.
 - تعزيز رصد وتقييم أثر المشروعات، واتجاهات البلد الاستراتيجية الرئيسية في الحد من الفقر واستراتيجيات الصندوق مع الوكالات الوطنية المتخصصة (المديرية الوطنية للإحصاء (DNSI)، ووحدة التخطيط والإحصاء (CPS)، وبرنامج الإصلاحات الهيكلية (SAP)) ووحدة حوار السياسات.
 - بناء المهارات التقنية في صفوف فرق المشروعات من خلال برامج الصندوق المخصصة لهذا الغرض.
 - ضمان استدامة المشروعات من خلال الإشراف والمساءلة من قبل السكان المستفيدين والمجتمعات الإقليمية في إدارة الاستثمارات الاجتماعية وصونها.
- وهذه مبادئ توجيهية لا خلاف عليها من شأنها أن تغني كل من الاتفاق عند نقطة الإنجاز ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة لمالي.
- ولا بد لهذه الممارسة من أن تتم بما يتماشى مع الاتجاهات الأساسية للوثائق الإطارية التالية:

• مالي: آفاق للعام 2025

• الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من لفقير

• الخطة الأساسية للتنمية الريفية

• التشريع الزراعي

وقبل الختام، أود أن أعبر مجددا عن تقديرنا للصندوق على تنظيمه حلقة العمل هذه بالتزامن مع الزيارة السنوية لأعضاء المجلس التنفيذي. وتمثل النتائج التي أحرزناها هنا خطوة إلى الأمام في مجال التعاون بين الصندوق ومالي.

أتمنى لكم جميعا رحلة ممتعة إلى بلادكم وهنا أعلن اختتام حلقة العمل هذه المتعلقة بتقييم البرنامج القطري لمالي.